# إزدواجية أمريكا والدول الغربية في التعامل مع قضايا حقوق الانسان ، فلسطين واوكرانيا إنموذجاً

بقلم د. ياسر ابو حامد

جامعة الاستقلال

سؤال عميق يتبادر للذهن، أحقيقه أم سرد إنشائي ينص الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 على أن لكل انسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في الحياة والحرية، أم أن مراكز القوى العالمية هي التي تحدد حق الحياة للفرد ومستوى ممارسته لحرياته، فمنذ ميلاد هيئة الأمم المتحدة ووجود هذا الكم الهائل من المعاهدات والمواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان، أثبتت الأحداث والأزمات الدولية بشكل نسبي أن قضية حقوق الانسان وتطبيقاتها أصبحت تستخدم كغطاء لتمرير سياسات وإستراتيجيات من شأنها أن تعزز من إنتهاك مزيداً من الحقوق للأفراد سواء من الدولة إزاء التعامل مع مواطنيها وتحديدا في دول الجنوب، أو ممارسة قوى أجنبية إزاء معاملتها لمواطنين دول أخرى سواء تم ذلك عبر الاحتلال كما هو الحال القائم في فلسطين منذ 74عام، أو اعتداء دولة على دولة أخرى بحجج واهيه كما حدث في العدوان على العراق عام 2003 واحتلاله من أمريكا وتحالفها مع العديد من دول العالم بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي، وقتل وتهجير الملايين من ابناء العراق، فالإشارة إلى الحق في الحياة والحرية باعتبارهما قيمتان ساميتان يتضمنان العديد من الحقوق التي يتناولها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فإن ذلك يدفع المرء إلى إجراء تحليل لسياسات أمريكا والدول الغربية وتطبيقاتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي إزاء حفظ حقوق الانسان والدفاع عنها، فالحق في الحياة والحرية قيمتان قد لا تعنيان شيئاً لأمريكا والدول الغربية لطالما انتهاكهما لا يؤثر على مصالحهما الاقتصادية المنتشرة عبر العالم، وتغضان النظر عن انتهاكهما في كثير من

دول العالم، ولا نرغب في سرد تجارب أمريكا والدول الغربية وازدواجية معاييرها إزاء التعامل مع حقوق الانسان في العديد من بلدان العالم ذات العلاقة بانتهاك حقوق الانسان سواء عبر ممارستها او من ينوب عنهما، ونكتفي في تناول إزدواجية امريكا والدول الغربية في التعامل مع حقوق المواطن الفلسطيني من جهه، ومن جهة أخرى المواطن الاوكراني في الأزمة الراهنه.

بالاستناد إلى ما يشير إليه الاعلان العالمي لحقوق فيما يتعلق إزاء الحق في الحياة والحرية، أليس أجدر في أمريكا والدول الغربية أن تفكر ملياً قبيل الدخول في المأزق الاخلاقي الذي يشي بإزدواجية موافقها حيال الأزمة الراهنة في اوكرانيا، فامريكا والدول الغربية اعتبرت ان التدخل الروسي عسكرياً في اوكرانيا عملاً يهدد السلم والأمن الدوليين، وتم التعهد بإمداد اوكرانيا في الاسلحة الذكية التي من شأنها أن تعزز من مواجهتها للعملية العسكرية الروسية، فضلاً عن الدعم الانساني والاقتصادي الذي من شأنه أن يعالج ما ينجم عن هذه الأزمة ميدانياً، ولم تتذكر أمريكا والدول الغربية مآساة الشعب الفلسطيني القائمة منذ 74 عام الذي يتعرض إلى الانتهاك الواضح والممنهج لما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ذات الصلة في الحق بالحياة والحرية، ووفقاً أيضاً إلى التقارير الصادرة عن الهيئات الاممية الناشطة في مجال حقوق الانسان، إذ مارس الاحتلال الاسرائيلي الظلم والقهر والمجازر والتصفيات الجسدية بدون محاكمة ومصادرة الممتلكات وهدم البيوت كإجراء عقابي ومصادرة الاراضي بغرض توسعة الاستيطان في الاراضي المحتلة عام 1967 بغية تقوض امكانية اقامة دولة فلسطينية تضمن الحق في الحياة وممارسة الحرية وفقاً لما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لا بل أن أمريكا استخدمت حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدول ما يقارب خمسون مرة دعماً للاحتلال الاسرائيلي، هذا المجلس الذي تناط به مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الامم المتحدة، إذ أصبح منذ نشأتها منبراً يعزز من الانتهاك الصارخ لحق بعض الشعوب في الحياة والحرية، فجل استخدام الولايات المتحدة لهذا الحق جاءت لابطال قرارات ذات الصلة في القضية الفلسطينية ومرتبطة بشكل مباشر في هدر حق المواطن الفلسطيني في الحياة والحرية، وهذا يمثل ذلك انتهاكاً صارخاً لهذا الحق، ودعماً مباشراً للاحتلال الاسرائيلي وشجعه على المضي قدماً في ممارسة قهروظلم للشعب الفلسطيني الأعزل.

أما فيما يتعلق في الأزمة الاوكرانية - الروسية إعتبرت امريكا والدول الغربية أن النشاط العسكري الروسي في اوكرانيا يمثل احتلالاً للاراضي الاوكرانية، علماً أن الدولة الروسية لا تعلن ذلك وتؤكد على نشاطها العسكري يهدف حفظ الأمن القومي الروسي، ومنذ بداية الأزمة بدأت العقوبات الاقتصادية تنهال من كل حدب وصوب والهدف من ذلك إضعاف الدولة الروسية، وثنيها عن مواصلة عملياتها العسكرية، ومن جانب آخر

تقديم المساعدات الاقتصادية والانسانية والعسكرية بهدف تعزيز قدرات اوكرانيا وتمكنها من مواجهة الدولة الروسية.

من هنا تبرز ازدواجية المعايير المتبعة من أمريكا والدول الغربية حيال التعامل مع قضايا حقوق الانسان، وكأن الانسان في دول الجنوب لا تنسحب عليهم نفس الحقوق في دول الغرب، وبات من شبه المؤكد أن مركز القوى على المسرح الدولي هي التي تحدد مستويات الاهتمام في قضايا حقوق الانسان كل وفق مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية عملاً في مقولات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فلنا تخيل أن روسيا ليست دولة نووية، ماذا كان سيحل بها، باعتبار العرب أصحاب تجربة في العراق إلى حد ما تتشابه.